الباب الأول

المقدمة

أ. خلفية البحث

الزكاة هي ركن مالي اجتماعي من أركان الإسلام الخمسة، و بها مع التوحيد و إقامة الصلاة يدخل المرء في جماعة المسلمين، و يستحق أخوتهم و الانتماء إليهم.[1] و هـــي من محاسن الإسلام الذي جاء بالمساواة و التراحم و التعاطف و التعاون، و قطع دابر كل شر يهدد الفضيلة و الأمن و الرخاء و غير ذلك من مقومات الحياة السعيدة في الدنيا، و النعيم المقيم في الآخرة.[2]

و ليست الزكاة إحسانا و لا منة بل هي حق اجتماعي فرضه الله عز وجل كما ورد في القـــرآن الكريم: " و الذين في أموالهم حق معلوم للسائل و المحروم ".[3] وعلى الدولـــة استيفاؤها و توزيعها، مثلها في ذلك كمثل الضرائب التي تأخذها الدولة من المواطـــنين. و إنهـــا عامل هام من عوامل توزيع الثروة و انتقالها بين الناس، و تعمل

١.د. يوسف القرضاوي. *فقه الزكاة دراسة مقارنة لأحكامها و فلسفتها في ضوء القرآن و السنة*. ج ١. (بيروت: مؤسسة الرسالة، ١٩٩١). ص: ٧

٢.عبد الله بن عبد الرحمن البسام. توضيح الأحكام من بلوغ المرام. (بيروت: مؤسسة الخدمات الطباعية، ١٩٩٧). ص: ٥

٣. المعارج: ٢٤-٢٥

الـــزكاة إلى جانب هدفها الاقتصادي على نشر الألفة و المحبة بين الناس، وهو مطلب يحرص عليه الإسلام للمحافظة على القيم الأخلاقية و الإنسانية في المجتمع.[٤]

و بمثل هذه الفريضة الكريمة الرشيدة يعلم أن الإسلام دين التكافل الإجماعي، يكفل للفقير العاجز عن العيش ما يعينه على حياته و أنّه دين الحرية الذي أعطى الغنى حرية التملك مقابل كده و سعيه، وفرض عليه الزكاة مساواة لإخوانه المعوزين، فهو الديـــن الوســـط، فلا شيوعية مؤممة حارمة، و لا رأسمالية ممسكة محتكرة شاحة، وقد حذر الله تبارك تعالى من منع الزكاة و توعد عليها بالعقوبة العاجلة و الآجلة.[٥]

قـــد ذكـــر القرآن و السنة النبوية أنواعا من المال الذي يجب فيه الزكاة هي الذهـــب و الفضـــة، الزروع و الثمار، و عروض التجارة، و الأنعـــام، و المعادن و الـــركاز. و لا يراد بها أن غير هذه أنواع الأموال المذكورة لا تجب زكاته، فلا تزال هناك أنواع أخرى من الأموال التي يجب زكاتها و لم يتجل حكمها ونصابها و حولها،[٦] مثل الأسهم.

---

[٤].د. عيس عبده، و هشام عودة، و محمود أبو شعبان. *الاقتصاد*. (دولة الكويت: وزارة التربية، ١٩٨٣). ص: ١٧٢-١٧٣

[٥].عبد الله بن عبد الرحمن البسام. *المرجع السابق*. ص: ٦

[٦].Prof. Drs. H. Masjfuk Zuhdi. *Masail Fiqhiyah*. (Jakarta: CV. Haji Masagung, ١٩٩٤). ص: ٢٢٥

و الأســـهم كمـــا عرف عصرنا، من رأس المال استحدثها التطور الصناعي و الـــتجاري في العالم. و هي من الأوراق المالية التي تقوم عليها المعاملات التجارية في أســـواق خاصـــة بهـــا و هي التي تسمى "بورصة الأوراق المالية". و هذه الأوراق أو الأسهم هي ما يطلق عليه علماء المالية اصطلاح "القيم المنقولة".

و لكـــل الأســـهم قيمة معينة و هو قابل للتعامل و التداول بين الأفراد كسائر الســـلع، مما يجعل بعض الناس يتخذ منه وسيلة للاتجار بالبيع و الشراء ابتغاء الربح من ورائه. تتأثر ثمنه بالأحوال السياسية و المالية للبلد، بل تتأثر بالأحوال العالمية من حرب العـــالم و نحو ذلك.[٧] في مثل هذه الحالة واضح أن موقف الأسهم يشكل بالثروة أو الغنى من مستحقه.

بـــلاد إندونيسيا، أكثر سكانها يتدينون بدين الإسلام و من الملاحظ أن كثيرا مـــنهم يملكون الأسهم و لا يعلمون كيفية إخراج زكاتها، لأن معرفتهم عن الزكاة قليلة و ناقصة. و مع أن لهم مسؤولية اجتماعية عن العناية بحظ الفقراء بطريقة الإنفاق أو الـــزكاة. و الإنصاف على أن في الأموال التي تناولوها من ربح أسهمهم حقوق الفقراء و المساكين التي تجب إعطاؤها.

---

[٧] د. يوسف القرضاوي. *المرجع السابق*. ص: ٥٢٢

فمـــن الفكرة السابقة، تحاول الباحثة مطالعة "حكم زكاة الأسهم في الشريعة الإسلامية".

ب. تحديد المسألة.

من الخلفية السابقة حددت الباحثة في بحثه فيما يلي:

١. ما حكم زكاة الأسهم في الشريعة الإسلامية؟

٢. ما طريقة إخراج زكاة الأسهم؟

ج. أهداف البحث.

أما الأهداف التي عزمت الباحثة الحصول عليها:

١. الكشف عن حكم زكاة الأسهم في الشريعة الإسلامية.

٢. الكشف عن كيفية إخراج زكاة الأسهم.

د. أهمية البحث.

في بحث هذه القضية ترجو الباحثة من الموضوع المنافع الوفيرة، منها:

١. أن يكون مساعدة للأمة الإسلامية في تحليل مشاكل الأمة في العصر الحديث من ناحية الزكاة.

٢. زيادة المعلومات للباحثة و القارئين في فحص العلوم من الناحية الشرعية.

٣. ليكون معطيات فكرية في خزانة العلم، خاصة في علوم الشريعة الإسلامية.

هـ. الدواعي.

أما الدواعي التي تدعوا الباحثة في بحث هذا البحث هي:

١. قد لا يعرف كثير ممن يملكون أسهم الشركات حكم زكاة هذه الأسهم و كيفية إخراج زكاتها.

٢. نقصان معرفة المساهمين أو أصحاب الأسهم عن الزكاة.

و. توضيح العنوان.

انطلاقا من النقط المتقدمة، فوضعت الباحثة عنوان هذا البحث "حكم زكاة الأسهم في الشريعة الإسلامية". لتركيز النظر إلى البحث فتوضح الباحثة موضوع البحث إجمالا على أن لا يقع الخطأ في الفهم:

الزكاة هي تمليك مال مخصوص لمستحقه بشرائط مخصوصة، و هذا معناه أن الذين يملكون نصاب الزكاة يفترض عليهم أن يعطوا الفقراء و من على شاكلتهم من مستحقي الزكاة قدرا معينا من أموالهم بطريقة التمليك.[٨]

---

[٨]. عبد الرحمن الجزيري. الفقه على مذاهب الأربعة. المجلد الثاني. (بيروت: دار الفكري، ١٤١١). ص:٥٩

الأسهم جمن السهم هي أوراق مالية تمثل جزء ا من وجود الشركة و ثمنها في تقديرها، و لا تمثل رأسمالها عند التأسيس.[٩]

الشريعة الإسلامية هي ما شرعها الله من الأحكام الثابتة بالأدلة من الكتاب و السنة، و ما تفرع عنها من الإجماع و القياس و الأدلة الأخرى.[١٠]

فمراد الباحثة من هذا الموضوع إذن البحث عن حكم زكاة الأسهم في الشريعة الإسلامية و كيفية إخراج زكاتها.

ز. الأسس النظرية.

إن الزكاة هي أول تشريع منظم في سبيل ضماني اجتماعي، لا تعتمد على الصدقات الفردية التطوعية، بل تعتمد على مساعدات حكومية دورية منتظمة و مساعدات غايتها تحقيق الكفالة لكل محتاج.

و هي حق واجب في مال أو بدن بقدر معين يجب إعطاؤه لأصناف مخصوصة بشرائط مخصوصة في وقت مخصوصة. و تنقسم الزكاة إلى قسمين زكاة المال و زكاة الفطر. و تجب على الحر المسلم العاقل البالغ إخراج الزكاة، إذا ملك نصابا ملكا تاما،

---

[٩]. حسن سري. *الاقتصاد الإسلامي: مبادئ و خصائص و أهداف*. (مكة المكرمة: بكلية إعداد المعلمين, ١٩٩١). ص: ٢٨٧

[١٠]. د. يوسف القرضاوى. *مدخل لدراسة الشريعة الإسلامية*. (القاهرة: مكتبة وهبة، ١٤١١). ص: ٢١

و حال عليه الحول و فاضلا عن الحاجات الأصلية و توضح بالنية المقارنة للأداء اتفاقا.[١١]

ومن حكمتها هي تصون المال و تحصنه من تطلع الأعين و امتداد أيد الآثمين، و عون للفقراء و المساكين، و وجبت شكرا لنعمة الله، و ارتباط قلوب المسلمين بعضهم ببعض و تثبت الألفة و المحبة بينهم.[١٢]

و أما الأسهم هي أوراق مالية تمثل جزءا من وجود الشركة و ثمنها في تقديرها، و لا تمثل رأسمالها عند التأسيس.[١٣] و للأسهم أنواع كثيرة، و لابد لكل الشركة أن تستحق أسهم عادية و أسهم ممتازة.[١٤]

و التعامل بالأسهم جائز إما بيعها و شراءها بشرط أن تتعامل شركاتها في الأنشطة الشرعية، أما إذا كانت تتعامل معاملات ربوية فإن الأسهم يكون حراما إما في شركة إنتاجية أو تمويلية.[١٥]

---

[١١] .د. وهبة الزحيلي. *الفقه الإسلامي و أدلته. الجزء الثاني*. (بيروت: دار الفكري،١٤١١). ص: ٧٣٨

[١٢] .*نفس المرجع*. ص: ٧٣١

[١٣] .حسن سري. *المرجع السابق*. ص: ٥٩

[١٤] .د. أحمد إسماعيل هاشم. *معجم المصطلحات التجارية و المالية و المصرفية*. (قاهرة: دار الكتب المصرية، دون سنة). ص: ١٦٧

[١٥] .حسن سري. المرجع السابق. ص: ٢٨٧

ح. الدراسة المكتبية.

لم ينص القرآن و السنة مسألة زكاة الأسهم، فاجتهد العلماء لبحث عن ثبوت حكمها رغم أن العلماء يختلفون في اجتهادهم. و لبحث عن ثبوت زكاتها تبدى الباحثة آراء العلماء ثم تحليلها، و لتقرير نصاب زكاتها و حولها تقيسها بالمسألة التي قد نصها القرآن و السنة.

وفي بحث هذه القضية طالعت الباحثة و استخدمت بعض الكتب المتعلقة بهذا البحث، منها:

كتاب *"Sumber-Sumber Penggalian Zakat"* صرح كياهي الحاج شيخ الهادي فرمونو أن الأسهم تعتبر بالذهب و الفضة لأنها تفيد بهما في زمن النبي صلى الله عليه وسلم تفيد كآلات صرف السلع.

و في كتاب *"المبادئ الاقتصادية الإسلامية"* بين علي عبد الرسول أن بيع و شراء أسهم الشركات مباحا كإنشاء البنوك الآن جائز شرعا بحكم أن البنوك ضرورة اقتصادية و سياسية. ولكن لم يكن عبد الرسول حكم زكاتها في الشريعة الإسلامية.

وفي كتاب *"Pengantar Pasar Modal"* بحث فانجي أنوراغا و فيجي فاكرتي عن تعريف الأسهم و فوائد ملكية الأسهم التي تناله المساهم.

و الدكتور وهبة االزحيلي في كتاب *"الفقه الإسلامي و أدلته"* بحث فيه عن تعريف الزكاة على رأي مذاهب الأربعة، و أنواعها، و حكمتها و غيرها مما يتعلق بالزكاة.

و الدكتور يوسف القرضاوي في كتاب *"فقه الزكاة"* بحث عن حكم زكاة الأسهم. و فرق يوسف القرضاوي بين أسهم الشركة التجارية و الشركة الصناعية في حكم زكاتها و كيفية إخراج زكاتها.

من هذه الكتب المذكورة أرادت الباحثة أن تحلل آراء العلماء عن حكم زكاة الأسهم في الشريعة الإسلامية و كيفية إخراج زكاتها و من مستحق زكاتها.

ط. منهج البحث.

إن هذا البحث من نوع الدراسة المكتبية حيث تبدأ بجمع الحقائق العلمية من مختلف المواد المكتبية أو غيرها. وللوصول إلى النتائج المرجوة من هذا البحث استخدمت الباحثة المناهج الآتية:

١) منهج جمع الحقائق.

تسهيلا للباحثة في جمع الحقائق فاستخدمت الباحثة منهجين، هما:

أ. المنهج الوثائقي هو الكشف عن الأمور المتعلقة بالبحث من المقالات، الكتب، المجلة، الجريدة و ما أشبه ذلك.[١١] استخدمت الباحثة هذا المنهج لجمع الحقائق عن الزكاة و الأسهم و أنواعهما.

ب. منهج الملاحظة هي جمع الحقائق بمشاهدة و الملاحظة الظواهر و الحوادث التي بها علاقة بهذا الموضوع و تسجيلها تسجيلا نظاميا.[١٢] استخدمت الباحثة هذا المنهج لجمع الحقائق عن زكاة الأسهم.

٢) منهج تحليل الحقائق.

نظرا مما جمعت الباحثة من الحقائق، فحاولت الباحثة بعد ذلك لتحليلها، و عند التحليل استخدمت الباحثة المناهج الآتية:

أ. المنهج الاستقرائي هو منهج تخليص البحث، و هذا يبدأ من الشواهد الجزئية ثم الانتقال إلى الحكم من الخاص إلى العام. استخدمت الباحثة هذا المنهج لاستنتاج تعريف الزكاة و الأسهم.

---

[١١].Dr. Suharsimi Arikunto. *Prosedur Penelitian, Suatu Pendekatan Praktek. (Jakarta: Rineka Cipta, ١٩٩٦).* ص: ٢٣٤

[١٢].Winarno Surachman. *Penelitian Ilmiah, Dasar Metode Teknik.* (Bandung: Tarsito, ١٩٩٨). ص: ١٦٢

ب. المنهج الاستدلالي هو التفكير الذي يبدأ من الحكم الكلـــي ثم الانتقـــال إلى الشواهد الجزئية من العام إلى الخاص.[١٣] استخدمت الباحثة هذا المنـــهج لتحليـــل الحقائق عن كيفية إخراج زكاة الأسهم.

ج. منهج التحليل الوصفي النظري هو المنهج العلمي تركيز الفكرة في تحليل المســـألة الموجودة من حيث المقارنة أو البحث بالصلة و بالفكرة الأخـــرى.[١٤] واســـتخدمت الباحثة هذا المنهج لتحليل الحقائق المتعلقة بحكم زكاة الأسهم.

ي. طريقة البحث

لتيسير هذا البحث تسلك الباحثة هذه الطرق التي تتدرج في أربعـــة أبـــواب وهي:

الباب الأول: باب المقدمة يحتوي على خلفية البحث، تحديـــد المســـألة، أهـــداف البحث، أهمية البحث، الدواعي، توضيح العنوان، الأسس النظريـــة، الدراسة المكتبية، منهج البحث، وطريقة البحث.

الباب الثاني: النظرة العامة عن الزكاة والأسهم، فيه فصلين: الفصل الأول. النظـــرة العامة عن الزكاة، يحتوي تعريف الزكاة، أنواع الزكـــاة، شـــروط

---

[١٣]. Prof. Dr. Gorys Keraf. *Komposisi.* (Flores: Nusa Indah, ١٩٩٧). ص: ٧٠

[١٤]. Suriasumantri Jujun. *Klarifikasi Ilmu Dan Paradigma Penelitian Keagamaan.* (Bandung: Nuansa, ١٩٩٠). ص: ٤٥

الزكاة، حكمة الزكاة و أهدافها. والفصل الثاني. النظرة العامة عـــن الأسهم، يحتوي تعريف الأسهم، أنواع الأسهم، فوائد ملكية الأسهم، حكم الأسهم.

الباب الثالث: هو لبّ البحث يبين نظرة الشريعة الإسلامية في زكاة الأسهم، يحتـوي حكم زكاة الأسهم، و كيفية إخراج زكاة الأسهم.

الباب الرابع: تحتوي نتائج البحث، الاقتراحات و الاختتام.